

الأبحاث والدراسات

النحويون... وشواهد الشعر

عباس هاني الجراخ (*)

تمهيد

البصريون والكوفيون

مَصْرَت البصرة سنة ١٤هـ/٦٣٥م ونزلها العرب من قبائل مختلفة من مضر، كقيس وتميم، ومن ربيعة كبكر وتيم الرباب وبني ضبيعة، ثم تبعتهم قبيلة الأزد اليمانية، بعد ذلك. (١)

أما الكوفة فقد تم تمصيرها سنة ١٧هـ/٦٣٨م، وكان أغلب سكانها من القبائل اليمانية كمذحج وهمدان وحمير وطبيء وكندة وأشعر وجزام، إلى جانب قليل من قبائل ربيعة ومضر. (٢)

لقد كانت البصرة أول مدينة عربية إسلامية قامت بها الدراسات النحوية واللغوية، لأن علم العربية عنهم أخذ.

وبدأ الكوفيون- بعد ذلك- في دراسة النحو بالتلمذة لأئمة البصريين، إذ كان «كثير من أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة ويتصدّر للتدريس فيها» (٣)، بعد أن استوعبوا كتابة السير والمغازي ورواية الشعر وجمعه، واهتموا بالقراءات الشائعة والقليلة.

(*) أستاذ باحث محقق من جامعة بابل - العراق

(١) الكامل في التاريخ ٢/٣٨٧.

(٢) م ٢/٥٢٧.

(٣) مدرسة الكوفة: ٥٧.

ومن الطبيعي أن يحدث التمييز بين البصريين والكوفيين بعد قيام الكسائي (ت ١٨٩هـ) بدراسة النحو «فهو عالم أهل الكوفة وأمامهم غير مدافع»^(١).
 وإذا كان النمط البدوي هو الذي غلب على مجتمع البصرة، فإنها اختلطت فيما بعد بالجليات الأخرى فصارت «حضرارية مبالغة في الحضارة»^(٢). كما أن رجال النحو فيها من الموالي قد تأثروا بعلوم الفقه والأصول والكلام والمنطق^(٣)، وأدخلوا ذلك في النحو، ولعلمهم «قصداً منه وضع أصول تحلل لهم تراكيب اللغة وتربي فيهم ملكة، وتهون عليهم ضبط أواخر الكلمات»^(٤).

إن بيئتي المدينتين هاتين قد أثرتا في أهلها، وهذا التأثير شمل النحويين - بلا شك.. ثم القواعد والشواهد التي دار النحو العربي عليها.

الشاهد: لغة واصطلاحاً:

الشاهد: لغة، من قولهم: لفلان شاهد حسن، أي لسان مبين وتعبير حسن^(٥). أما في الاصطلاح النحوي فيراد به «إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب ما بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»^(٦). ويكون الاستشهاد بطريقتين: نقلي (السمع) وعقلي (القياس)، والأول هو الأهم، لأن القواعد تؤخذ عن واقع اللغة، ومن ثم يكون القياس تالياً عليه.

اعتماد النحويين على الشعر:

إن المطلع على كتب النحو - على اختلافها - يرى بوضوح أن الغالب على شواهدها هو الشعر، ويليه القرآن الكريم ثم الحديث النبوي الشريف، ولكن هذا القول ليس

(١) مراتب النحويين: ٧٤.

(٢) الفن ومذاهبه في الشعر العربي: ٣٥٩.

(٣) ينظر في الأدب الجاهلي: ١٦٦، الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٤٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي: طه أحمد إبراهيم: ٥٣.

(٥) اللسان (شاهد).

(٦) في أصول النحو: ٤٢.

دقيقاً، إذا كانت المقارنة بين نص (واحد) كالقرآن الكريم و(مجموعة) من الشعراء من عصور وأماكن مختلفة، هذا إذا عرفنا أن بعض الأشعار التي استشهد بها النحاة إما منحولة أو محرّفة، وهذا أمر لا يمكن أن يقال للقرآن الكريم الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)»^(١). على أننا يمكن أن نبين هنا سبب إكثار النحويين من الاستشهاد بالشعر، على النحو الآتي:

أولاً: للمنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، إذ كانوا يتناشدونه في كل مكان ويحفظونه ويتداولونه فهو «ديوان العرب»^(٢) ولما جاء الإسلام بقيت المنزلة نفسها، حيث كان المسلمون يتناشدونه في كل مكان.. بل إنهم عند تفسيرهم للقرآن الكريم كانوا يستشدون الشعر «ففي القرآن الكريم كلمات غريبة يحتاج المفسر عند بيان معناها إلى الاستشهاد بشيء من كلام العرب ليعلم أن التفسير لم يخرج عن حدود اللسان العربي، فيطمئن إلى صحة التفسير»^(٣).

ولعل ابن عباس هو أول من احتج بالشعر عند تفسير آيات القرآن الكريم عند سؤالات نافع بن الأزرق عنها، إذ أورد له شواهد شعرية. فكان كلما يسأله عن تفسير آية يسأله عن الشاهد. وهو القائل - أي ابن عباس - «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب»^(٤).

ثانياً: قلة النثر الذي وصل النحاة عن العصر الجاهلي «فلم تؤثر عن الجاهليين نصوص كثيرة كما هو الحال في الشعر»^(٥)، كما أن النحاة اعتقدوا أن رواية الشعر أسهل حفظاً وأدق رواية من النثر.

(١) فصلت: ٤٢.

(٢) نقض كتاب الشعر الجاهلي: ٤-٢. وقد حقق د. إبراهيم السامرائي سؤالات نافع بن الأزرق بغداد ٩٦٨.

(٣) الإيقان ١/١١٩.

(٤) الإيقان في علوم القرآن ١/١١٩.

(٥) دراسات في اللغة: ٢٦، وينظر الرواية والاستشهاد في اللغة: ١٤٥.

اهتم النحاة بالشواهد الشعرية اهتماماً كبيراً، وكانت قيمة النحوي تتجلى في معرفته بالشواهد ومقدار حفظه منها، يتساوى في ذلك الكوفي والبصري. وذلك واضح في كتب النحو التي وصلتنا. فهذا سيبويه أورد في كتابه ١٠٦١ شاهداً من الشعر^(١)، وهو لم يغفل نسبة جمع الشواهد- إن استطاع- مع تركه لما كان في شك منه. ثم قام الجرمي بنسبة الأبيات ووصل بها إلى ألف بيت، عدا خمسين لم يعرف قائلها^(٢). وهو- في عرضه للشواهد- يعتمد على تلك التي أوردها شيوخه من العلماء، فهو يقول: «أنشدنا يونس الجري»:

إياك أنت وعبد المسيح أن تقرباً قبلة المسجد^(٣)

أو عند ما يذكر بيت عمرو بن كلثوم:

صدرت الكأس عن أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا

يقول: أي على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه^(٤)، وقد التزم بعصر الاحتجاج النحوي، فلم يرو أو يستشهد بيت لشاعر محدث. ولأهمية هذه الشواهد استقصى أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنمري (ت ٤٧٦هـ) شواهد سيبويه في كتابه الشهير (تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب).^(٥) مركز تحقيقات كميونر علوم إسلامي

(١) وفي رواية: ١٠٥٠ بيتاً، ذكر ذلك د. زهير غازي في بحث نشر في موسوعة البصرة الحضارية.

(٢) بغية الوعاة: ٢٢٩، وعقد الدكتور النائلة (الشواهد والاستشهاد في النحو: ٩٦) مبحثاً للشواهد

الخمسين، قلت: ونشر الدكتور رمضان عبد التواب بحثاً بعنوان (أسطورة الأبيات الخمسين في

كتاب سيبويه) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ ص ٢٠٥-٢٤٥.

(٣) الكتاب ١/٢٧٨.

(٤) الكتاب ١/٤٠٥، وينظر ١/٣٢٠.

(٥) طبع ببغداد ١٩٩٢ بتحقيق د. زهير عبد المحسن، ونال به شهادة الماجستير.

وعن المدرسة الكوفية: الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) إذ بلغ ما استشهد به من الشعر ٨٢٤ بين شعر ورجز، وتكرر منها في موضعين أو أكثر مئة بيت^(١). وهو لا يذكر اسم الشاعر لأنه معروف في زمانه، وكثيراً ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار، مما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينه وبصره^(٢) وذلك واضح في (معاني القرآن).^(٣)

الفصل الأول

مناهج النحويين في الاستشهاد بالشعر

من خلال استقراءنا للشواهد التي ذكرها النحويون في مصنفات النحو التي وصلت إلينا تبين لنا أنهم قد اعتمدوا على (مناهج) أو (طرق) في إيراد تلك الشواهد والتدليل عليها، ونستطيع أن نثبت هذه المناهج على النحو الآتي:

أولاً: الاحتجاج:

حمل حرص النحويين على تقسيم الشعراء المحتج بشعرهم إلى تصنيفين، زماني ومكاني، فالذين احتج البصريون بهم - على ما نقله السيوطي (ت ٩١١هـ) عن الفارابي^(٤)، هم «قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه - وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض

(١) مجلة المورد (٤/١٩٨٨م) ٢٣، مقال الدكتور أحمد خطاب العمر.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٢١٥.

(٣) معاني القرآن ١/٨٨، ٣٣، ٩٩، ٤٤١، ٧/٢، ١٥، ١٦، ٢١، ٢٩، ٦٣، ٢٩٧، ٣٩٠.

(٤) إن نص السيوطي هذا غير وارد في النسخة المنشورة في كتاب الحروف، بل ورد فيه ص ١٤٧

مختصراً مما جعل محققه د. محسن مهدي يرى أن النسخة التي عول عليها في تحقيق الكتاب غير كاملة، وأن السيوطي قد أطلع على نسخة كاملة من الكتاب بدليل قوله بعد ذلك: انتهى، وفي كتاب (المغني) لابن فلاح الحنبلي (ت ٦٨٠هـ) نص يتضمن سرداً بأسماء القبائل التي سرى إليها اللحن، رجع د. عدنان محمد سليمان أن مؤلفه رجع إلى كتاب الحروف للفارابي (مجلة المورد

١/١٩٨٩ ص ١٢٠ وينظر مقدمة ابن خلدون ٦٤٩، والمغني ١/٥١-٥٣.

الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة: فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ عن لحم ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقيبط ولا عن قضاة ولا غسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا عن تغلب والنهر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا عن بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا عن ثقيف وأهل الطائف، لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا عن حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدؤوا لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم»^(١).

يتضح لنا من هذا النص أن البصريين يقيسون سلامة اللغة والاحتجاج بها بمقياس البعد والقرب عن بيئات الحضرمساكن أهل الريف، إذ كانوا يتجافون عن لغات الحضرمساكن «لأن الأعاجم كانوا يفدون عليهم أو يقيمون بينهم»^(٢). «وكلما قربت القبيلة من بيئة قريش كانت أقرب إلى الفصاحة، وإلى الأخذ بكلامها، وعلى قدر توغل القبيلة في البداوة تكون فصاحتها»^(٣). أما الكوفيون فقد توسعوا فيما ضيقه البصريون، إذ احتجوا بالقبائل التي رفض البصريون الاستشهاد بها، كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلظ النحويون البصريون لغتهم وحنوهم، واتهموا الكسائي بأنه أفسد النحو، إذ وثق بهم وأخذ عنهم واستنصر بلغتهم

(١) الزهر ٢١١/١-٢١٢، الاقتراح: ١٩، والمراد بأهل اليمن العرب النازلون في اليمن من يعرب وقحطان، مجلة العرب ٦-٥: ١٩٨٨ ص ٣٥٣.

(٢) في النحو العربي نقد وتفسير: ٣.

(٣) فصول في فقه اللغة العربية: ١٠٥. لكن قوله: إنهم (يقرؤون بالعبرانية) فاسد، لأن العبرانية قد اندثرت منذ أحقاب بعيدة.. وكأنه أراد بالعبرانية: الآرامية والسريانية، ينظر: العربية بين أمسها وحاضرها: ٢٢.

على سيبويه في المناظرة المعروفة التي جرت بينهما^(١). أما عن ناحية الاحتجاج بالزمان. فقد قسم العلماء الشعراء على أربع طبقات، الأولى: للجاهليين والثانية للمخضرمين، والثالثة للإسلاميين، أما الرابعة فللمولدين (المحدثين). فالطبقتان الأولى والثانية يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أما الرابعة فلا يستشهد بكلامها مطلقاً.

ولكن هذا القانون الملزم لم يسلم من نقد النحاة واللغويين، فهذا أبو عمرو بن العلاء- وهو لغوي لا يحتج ببيت إسلامي^(٢)، وإذا كان جمهور اللغويين قد احتجوا بشعر عدي بن زيد العبادي وأبي دؤاد الإيادي، فإن هذين الشاعرين لم يسلموا من النقد، كونهما قد تأثرا بالأعاجم. وهكذا فإن النقد الذي وجه إليهما- وإلى الكميت والطرماح- لم يمنع من الاستشهاد بشعرهم.

أما الطبقة المولدة- وهم الذين عاشوا بعد وفاة ابن هرمة (ت ١٥٠هـ)- وأولهم بشار- فلا يحتج بشعرهم. أما ما روي في الأغاني^(٣) من أن سيبويه قد استشهد بشعره وأورد له بيتاً «خوفاً من سلاطة لسانه، فلا نجد له ذكراً»^(٤). وهذه الإشارة غير الدقيقة وردت مرتين بعد ذلك^(٥). إلا أن بعض النحاة تسامحوا في ذلك، فالزحشري استشهد بشعر لأبي تمام وقال عنه: «إنه وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه» وقد تابعه الرضى في الاستشهاد بشعره.^(٦)

وأبو علي الفارسي^(٧)، فضلاً عن الاستشهاد بشعر أبي نواس والمتنبي.^(٨)

(١) مدرسة الكوفة: ٣٧٧.

(٢) ينظر العمدة ٩٠/١، البيان والتبيين ٣٠٨/١، خزنة الأدب ٤/١.

(٣) الأغاني ٢٠٣/٣-٢٠٤.

(٤) العربية: يوهان فك: ٦١، مجلة (العرب)، ج ٥-٦: ١٩٨٨ ص ٣٤٧.

(٥) ينظر رسالة الغفران: ٤٢١-٤٢٣، خزنة الأدب ٢٢/١.

(٦) القواعد النحوية: ١١٩، كافية ابن الحاجب.

(٧) الإيضاح: ١٠٢.

(٨) ينظر إعراب القرآن الكريم: ٢٠٤-٢٠٦.

ثانياً: السَّماع

إذا كان السماع هو «ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته»^(١) فإن منهج الكوفيين كان يعتمد على الرواية والسماع، فهم قد رووا شواهد لشعراء من مواضع لم يعتد البصريون بها، وأخذوا عن أعراب كثيرين لم يوثق البصريون بعضهم. وكان ذلك في بداية نشأة مدرسة الكوفة، إذ كانوا أقرب إلى المنهج الوصفي باعتمادهم على المسموع أساساً وبخاصة النصوص، وعدم إخضاعها كلية إلى القواعد، بل استنباط القواعد منها^(٢) «وقد امتازوا بكثرة الشواهد والاستعانة بالنقل»، مما جعلهم يحتكمون إلى الرواية أكثر من قضايا المنطق وأصول علم الكلام^(٣).

وهذا الفراء توسع قبل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين الفصحاء، كابي ثروان وابن الجراح، ويدلل كتابه (معاني القرآن) على أنه قام برحلات إلى الجزيرة والتقى بقبائل كثيرة. أما البصريون فقد أولوا السماع أهمية كبيرة بصفته «أقرب وسيلة إلى ضبط العربية حين يخفى ما يمكن أن يكون علة جامعة»^(٤) فهم «كانوا يقدمون السماع على القياس، ولا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة الشديدة، وربما توقفوا عن العمل بالقياس إذا لم يؤيده شاهد، وهون عليهم ذلك كثرة جمهور العرب الفصحاء بالبصرة وقربها من عامر البادية كنجدة»^(٥). وعلى هذا نرى أن الفريقين قد اعتمدا على السماع أساساً في تطبيق القواعد النحوية، ولعل الشواهد التي وصلتنا تدل على ذلك وتومئ إليه.

ثالثاً: القياس:

القياس: «استنباط معلوم من مجهول، فإذا اشتق اللغوي صفة من مادة من مواد اللغة

(١) الاقتراح: ٤٨.

(٢) منهج البحث اللغوي: ١٥.

(٣) مدرسة الكوفة: ٣١٨.

(٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ١٩٧.

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية: أحمد الاسكندري: ٩٥.

على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمي عمله هذا قياساً»^(١) فهو «حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه».^(٢)

ولقد ذهب بعضهم إلى أن النحو قائم على أساس القياس، فهذا أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) يقول: «النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس أنكر النحو»^(٣) وهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) يقول: «إنما ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب».^(٤)

ولقد اشترك البصريون والكوفيون في الاهتمام بالقياس، فإذا كنا قد ذكرنا رأي ثلاثة من علماء البصريين في الاهتمام بالقياس^(٥)، فلا ننسى بيت (الكسائي) الكوفي الشهير: **إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر يتنفع^(٦)**

وكان البصريون يقيسون على لغات قبائل معينة خصّوها بالفصاحة، وتساهل متأخروهم فقالوا: «إن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه».^(٧)

إن الذي أملى أن يكون القياس من منهج البصريين هو المنحى التعليمي الذي طبع الدراسات البصرية بطابعه، واهتمامهم بالجدل وعلم الكلام، على ما أوضحناه في تمهيد هذا البحث. وكان عبد الله بن إسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ) «أول من بعج النحو ومد القياس والعلل»، وكان أشد الناس تجريداً للقياس^(٨)، أي أنه كان يمدّ حكم القاعدة

(١) من أسرار اللغة: ٩.

(٢) الإغراب: ٤٥، الاقتراح: ٩٤، وينظر أيضاً القياس في اللغة، محمد الخضر حسين: ٢٧ وما بعدها.

(٣) لمع الأدلة: ٩٥.

(٤) الخصائص ١/١١٩.

(٥) ينظر عن منهج المبرد في القياس مجلة المورد (٣/١٩٨٠) ص ٦٠ مقال د. صاحب أبو جناح.

(٦) إنباء الرواة ٢/٢٦٧.

(٧) الخصائص ١/٤١٢.

(٨) طبقات فحول الشعراء ١٤/١، طبقات النحويين: ٢٦.

ويجعله مطرداً^(١). وقصته مع الفرزدق تؤكد اهتمامه بالقياس، فقد مدح الفرزدق يزيد بن عبد الملك بقوله:

على عمائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف تزجي منحها رير^(٢)

فقال له ابن أبي اسحق: أسأت، إنما هو: رير- بالرفع- كذلك قياس النحو في هذا الموضع، فلما ألحوا عليه قال: (زواحف تزجها محاسير)^(٣). وقد هجاه الفرزدق بقوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا^(٤)

وقيل إن الفرزدق تعمّد^(٥) كلمة (موالي) على الأصل، كما أن الفرزدق له بيته

الشهير:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف^(٦)

فقال له ابن أبي اسحق: علام رفعت مجلف؟ قال الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك.

لقد أرسى ابن أبي اسحق منهج القياس هذا، وقد اتبعه- فيما بعد- عيسى بن عمر والأخفش والخليل، وغيرهم من المشتغلين بعلم الكلام والدارسين له «قبل أن يترجم منطق اليونان»^(٧). ولقد كان القياس منهجاً لمفسري القرآن «ويبدو أن الفقهاء أخذوا هذا المنهج لقرب التفسير من الفقه، ومن ثم أخذه النحاة عنهم»^(٨).

وإذا كان القياس عند علماء القرنين الأول والثاني يعني وضع الأحكام العامة، فإنه في القرن الرابع- كما يقول د. إبراهيم أنيس- «يراد به مع هذا معنى» جديداً هو إمكان

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٥/١.

(٢) ديوانه: ٢٦٣.

(٣) ينظر، الموشح: ١٩، بقية التنبيهات على أغلاط الرواة: ٦٣.

(٤) البيت أخل به ديوانه، ينظر، الشعر والشعراء ١٣٥/١، مراتب النحويين: ١٢.

(٥) دراسات في فقه اللغة: ١٣٢.

(٦) ديوانه: ٥٥٦، وينظر طبقات فحول الشعراء ٢١/١، نزهة الألباء: ٢٧-٢٨، العقد الفريد ٣٦٢/٢.

(٧) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٩٢.

(٨) الدراسات النحوية واللغوية في البصرة: ١٠٢.

استنباط شيء جديد في اللغة لم يسمع العرب به قياساً على ما تكلمت به العرب^(١). ولا نريد أن نخرج من ذلك قبل الإشارة إلى أن سيويه إذا كان قد اهتم بالسماع اهتماماً كبيراً، فإن اهتمامه بالقياس لم يقل عن ذلك، فقياسه يقوم على المشابهة في الأبنية والعبارات المختلفة، وهو في حكمه يستخدم عبارة: الأصل أو القياس^(٢)، وكذلك الحال مع الفراء^(٣).

رابعاً: الضرورة الشعرية:

حين وضع النحويون قواعدهم، رأوا أن الشواهد التي نقلوها عن كلام العرب لا تنسجم مع تلك القواعد، بل تخرج عنها، لذلك عمدوا إلى تأويلها، فقالوا بـ(الضرورة الشعرية). وقد كان البصريون والكوفيون على السواء يلجؤون إلى هذه الضرورة «لتلافي خروج بعض الصيغ والتراكيب عن الكثير من المطرد من قواعد اللغة وأساليب التعبير»^(٤).

وألفت في الموضوع كتب كثيرة، من أشهرها: ضرائر الشعر^(٥) لابن عصفور (ت ٦٤٤هـ) و(ما يجوز للشاعر في الضرورة)^(٦) لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت ٤١٢هـ).

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

(١) طرق تنمية الألفاظ: ١٦.

(٢) ينظر مقال د. رمزي منير بكري في كتاب: بحوث عربية مهداة إلى د. ناصر الدين الأسد: ١١٩-١٢٦.

(٣) ينظر معاني القرآن ٦٨/١.

(٤) في النحو العربي نقد وتفسير: ٤٥.

(٥) حققه السيد إبراهيم محمد، وطبع ببيروت ١٩٨٠م، وقد اهتم ابن عصفور بالضرورة في كتابين له، هما المقرب: ٥٦٣، وشرح جمل الزجاجي ٥٤٩/٢-٦١٢.

(٦) حققه المنجي الكعبي، وطبع بالدار التونسية، ١٩٦٨م.

قال ابن جني: «فإنما أنه (أي الصوت) لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة»^(١). أو تأويل أبي علي الفارسي لشاهد ورد فيه الجرب (لعل): فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب وهو تأويل طويل نرى فيه الإيغال والتعسف، ورأى ابن عصفور (ضرورة الشعر)^(٢). ولا يزيد أن نخرج من هذا إلا لنقول: إن الاتكاء على الضرورة الشعرية في منع كثير من الشواهد الشعرية قد أضر كثيراً بهذه الشواهد، إذ بذلك تم إسقاط مجموع «غير يسير من شعر القبائل المعتد بها والمعتمد عليها»^(٣)، وهو أمر يتنافى مع الهدف الأصلي الذي رمى إليه النحويون.

الفصل الثاني

مآخذ على النحويين في استشهادهم بالشعر

وضح لنا في الفصل الأول المناهج التي اختطها النحويون في دراستهم للغة، واعتمادهم على الشواهد الشعرية في الحكم على النصوص التي وردت عن العرب. وقد كان الكوفيون «أسلس خطة من البصريين، وإن هؤلاء كانوا أكثر تمحيصاً من الكوفيين»^(٤)، ولعل ذلك بسبب أخذهم لمنهج «صارم في تحري اللغة وضبطها وتنقيتها مما علق بها من اللغات الخاصة، مما نسميه في عصرنا بـ (اللهجات)، ومن غير العربية، من لغات سامية وغير سامية»^(٥).

ولقد أدى الخلاف بين المدرستين إلى «أن يتعصب علماء كل مدرسة لمدرستهم وأن

(١) سر صناعة الأعراب ١٣/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٢٧/١.

(٣) نظرات في اللغة والنحو: ٣٦، وينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: ١٥٧.

(٤) الحياة الأدبية في البصرة: ١٧٧.

(٥) العربية بين أمسها وحاضرها: ٢٣.

يجردوا وتلاميذهم علماء المدرسة الأخرى وتلاميذها ويضعفونهم ويرموهم بالوضع والتزديد...^(١)

ولقد تبين لنا وجود مأخذ وملاحظات مهمة على ما أثبتته النحويون لأنفسهم من قواعد وتعليقات وتأويلات، ويشترك بذلك البصريون والكوفيون معاً. ووددنا أن نذكر هنا أهم تلك المآخذ على عمل النحويين، رغبة في استكمال الصورة الكاملة- أو شبه الكاملة- لقضية الشواهد عندهم. وهي مبوبة على النحو الآتي:

أولاً: مقياس الاحتجاج:

أخطأ النحويون حين عدوا مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء، وعدم الاتصال بالأعاجم، ولو كان مقياسهم هذا صحيحاً لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة، لما كان من اختلاطها بالأعاجم والأمم الأجنبية قبل الإسلام^(٢). ثم إنهم أخذوا من الرواة الذين سكنوا البصرة كأبي المهدي والمنتجع وأبي العميثل، وغيرهم، كما أن كتبهم ضمت شواهد من شعر طرفة والأعشى والحارث بن حلزة، وهم من قبيلة بكر المبعدة عن الاستشهاد لمجاورتها الفرس، كما ضمت شواهد من شعر عمرو بن كلثوم، وهو من تغلب، ومنزلها بالجزيرة من مناطق المخالطة.^(٣)

وإذا كنا لا نوافق النحويين على الاهتمام بعنصر المكان هذا، فإننا نوافقهم في اعتبارهم مقياس الزمن هو الأساس في تفضيل الشعر، ونحن بذلك لا نتفق مع د. تمام حسان^(٤) وعباس حسن^(٥) في أخذهما على النحويين توقف الاستشهاد بعد الزمن الذي قرروه، لأن ذلك يفتح علينا لهجات لا حصر لها واضطراباً في الأحكام.

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ٤٢٩.

(٢) النحو العربي نقد وتفسير: ٥.

(٣) لغتنا والحياة: ٣٤.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٧٥.

(٥) اللغة والنحو: ١١٨.

ثانياً: القياس:

كان القياس الذي اتبعه النحويون قد أثر كثيراً في أحكامهم على الشواهد التي وصلت إليهم، سواء أكانت قديمة أم معاصرة لهم، ورأينا كيف أن ابن أبي اسحق قد جابه الفرزدق بتخطئه له، منكرأ عليه ما أورده في بيته المشهور.

ورأى د. تمام حسان أن بيت الفرزدق «يوحى بالفرق الضخم بين نوعين من المعايير، أولهما: معايير المتكلم التي يراعيها باعتبارها مستوى صوابياً اجتماعياً، وثانيهما: معايير الباحث التي خلقها بنفسه، ويريد أن يفرضها في الاستعمال، ويتخذها مستوى صوابياً دراسياً، وأن المنهج اللغوي الحديث ليعترف بالمستوى الصوابي الأول الذي دافع عنه الفرزدق، وينكر المستوى الصوابي الثاني الذي دافع عنه ابن أبي اسحق».^(١)

إن هذا التزم في التشدد بالقياس «لا وجه له إزاء ظواهر اللغة الشعرية، لعلها كانت حرة بأن تجد غير هذا لو أن أصحابها سبقوا عصر الدراسة النحوية».^(٢) «ولعل القياس الذي يجب أن يتبع في دراسة اللغة هو القياس القائم على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع من كلام العرب وأساليبهم».^(٣)

ثالثاً: تطبيق قواعد الشعر على النثر:

حينما وضع النحويون القواعد، فإنهم غلبوا الشعر على النثر، وطبقوا القواعد التي وضعوها- اعتماداً على شواهد شعرية- على النثر، وهذا غير صحيح، فالشعر لا يمثل أغلبية الناس، فهناك ألفاظ تكاد تكون خاصة بالشعر، لا ينطق بها الناس، لذا كان من المفضل أن يفصل النحاة عند وضع القواعد بين الشعر والنثر لا أن يطبقوا قواعدهم الشعرية على النثر.^(٤)

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٣.

(٢) دراسات نقدية في الأدب العربي: ٢١٥، وينظر تاريخ النقد العربي، محمد زغلول سلام ٨٥/١.

(٣) في النحو العربي نقد وتفسير: ٢٢.

(٤) ينظر، الفعل زمانه وأبنيته: ٦٩، النحو العربي نقد وبناء: ٨٧، مدرسة الكوفة: ٣٨١-٣٨٢، من

أسرار اللغة: ٢٥١.

ثم إن للشعر لغته الخاصة والشاعر «مضطر إلى أن يسلك من السبل كل شاق، بسبب إقامة الوزن، ولذلك خلت النصوص الفصيحة البليغة من أمثال هذه العثرات، لأن ذلك يعرض للشاعر. وعلى ذلك فإن الشعر لا يملك أن يكون شواهد شعرية قوية، وربما كان بسبب ذلك أننا نجد جميع العيوب التي تقع في الفصاحة في الشواهد الشعرية». (١) ثم إننا نتساءل- في ضوء ذلك- هل يعتمد علم النحو كله على الشعر بصورة مطلقة، أم يحتاط لاستبعاد ما يكون من قبل الضرورة.

وهذا يقودنا إلى القول: إن النحاة قد «ارتبكوا ارتباكاً شديداً في مسألة الضرورة»، (٢) وأثبتوا شواهد لم يقل قبلهم: إنها من قبيل الضرورة، فهذا ابن عصفور يورد بيت مزاحم العقيلي:

غدت من عليه بعد ما تم ضمؤها تصل وعن قيض بزيءاء مجهل

وقال: «فاستعمل (على) اسماً للضرورة». (٣)

قلت: وهذا ما لم يقله أحد قبله، فهذا سيويه قال: «قد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل»، (٤) وقال الأعمش: «إنها اسم في تأويل: فوق». (٥)

فقوله: إنها ضرورة، مخالفة لسابقه، بل مخالفة للعربية نفسها، ولو قال إنها لهجة من اللهجات، لما أخطأ، ثم إن قاعدة الضرورة لم يكن يعرفها الشعراء في العصور التي سبقت وضع القواعد.

رابعاً: إهمال اللهجات الخاصة:

من خلال دراستنا للنصوص التي أثرت عن النحويين، رأينا أنهم قالوا بـ(شدوذ) بعض الشواهد الشعرية التي خرجت عن قواعدهم، فهم قد «ارتضوا الكثرة واعتصموا

(١) النحو العربي نقد وبناء ٩١-٩٢، وينظر، في لغة الشعر: ٣٠.

(٢) الفزاز القيرواني- حياته وآثاره: ١٦٨.

(٣) ضرائر الشعر: ٣٠٥.

(٤) الكتاب ٣١٠/٢.

(٥) تحصيل عين الذهب: ٥٧٣.

بها من غير تبيان لحدودها ومداهها»^(١) فهم قد «فهموا أو اعتبروا على الأقل أن اللغة العربية وجدت ناضجة كاملة، وأن العربي معصوم لا يخطئ»^(٢) ولما كانت العربية لديهم توفيقية، فقد نظروا إليها على أنها في كمال تام»^(٣).

إن هذا المنطق غير دقيق أو صحيح، فالعربية لغة عرضة للتغيير والتبدل على مر الزمن، فيها ألفاظ تموت وتندثر، وتحل أخرى محلها، كالكائن الحي.

فرفض النحاة لعدد من الشواهد بحجة أنها شاذة، يخرج كثيراً من دائرة العربية، وهذا أمر لا يسلم في الدراسات الرصينة، ولعل النحاة في نظرتهم هذه «لم يفرقوا فيما أخذوه عن القبائل بين اللغة المشتركة ولهجات الخطاب»^(٤) فكثير من الشواهد المرفوضة هي لهجات للقبائل، مثلما نتحدث اليوم بلهجة في العراق أو مصر أو الشام، ولكن لغتنا الكتابية واحدة. لذا «كان ينبغي أن يفيد النحاة من الشواهد التي أثبتوها على غير ما حرفوها عن دلالتها التاريخية.. كان لهم أن يجعلوها مادة تظهر سعة العربية وسطوة مالكيها من الشعراء الأوائل المتقدمين»^(٥)، وفي ضوء ذلك يمكننا أن ندرس تطور الألفاظ العربية حتى عصر الاستشهاد، أو العصور التي تلتها إلى يومنا هذا.

خامساً: الاختلاف في نسبة الشواهد:

اختلف النحويون في ذكر نسبة عدد غير قليل من الشواهد الشعرية التي دونوها في مصنفاتهم، وشمل ذلك القدماء والمحدثين، ومن المدرستين، نكتفي بذكر مثال واحد. فاليق:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

(١) اللغة والنحو: ٨٨.

(٢) م.ن: ١١٤.

(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٧٦.

(٤) فصول في فقه العربية: ١٠٧.

(٥) من مقال للدكتور إبراهيم السامرائي، ينظر: قطوف دانية، ١١٠.

استشهد به سيويه^(١) منسوباً إلى قيس بن الخطيم، وتابعه الأعلام الشتمري^(٢) والعيني^(٣)، ونسبه ابن هشام وابن بري^(٤) إلى عمرو بن امرئ القيس، أما أبو البركات الأنباري^(٥) فعزاه إلى درهم بن زيد الأنصاري.

وهكذا نرى اختلاف النحويين في ذكر اسم الشاعر فقط، فكيف الحال إذا كان الاختلاف في رواية موضع الشاهد. ولعل للعصية القبلية دوراً كبيراً في ذلك، وهو أمر ذكره القدماء وأفاضوا فيه.^(٦)

سادساً: شواهد مصنوعة:

للفراهيدي قول مأثور متداول، يقول فيه: «الشعراء أمراء الكلام يتصرفون فيه أنى شأوا، وجاز لهم ما لا يجوز لغيرهم، من إطلاق المعنى وتقييده وتسهيل لفظه وتعقيده»،^(٧) وإذا كان هذا القول ينطبق على التجارب الشعرية التي لا يمكن أن تتقيد بقواعد النحو، فقد رأينا أن النحاة قد صنعوا شواهد كي تنطبق عليها القواعد التي وضعوها، ولقد ذكرت لنا المصادر بعض الوضاعين المشهورين كحماد الراوية^(٨) وخلف^(٩) الأحمر وقد أتهم قطرب بعض النحويين بوضع هذه الشواهد المصنوعة^(١٠)، من ذلك:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان^(١١)

مرحمة قاتمة يوم علوم راسدي

(١) الكتاب ٣٨/١.

(٢) تحصيل عين الذهب: ٩٢.

(٣) المقاصد النحوية ٥٥٧/١.

(٤) م.ن ٥٥٧/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٥/١.

(٦) ينظر، طبقات فحول الشعراء ٣٩/١-٤٠، الكامل ١٩٨/١.

(٧) روضات الجنات: ٢٨٠.

(٨) ينظر خزانة الأدب ٤/١٢٩.

(٩) ينظر تحصيل عين الذهب: ٣٣٨.

(١٠) ينظر المزهري ٦٨/١، الكامل ٢٦٨/٢-٢٦٨.

(١١) لكعب بن زهير، ديوانه: ٢٨٨.

واستشهد به سيويه على حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط في الجملة الاسمية^(١)،
والتقدير: فالله يشكرها^(٢) وقال الأخفش: إن النحويين صنعوه وأن له نظائر، أو هذا
الشرط:

ولكنني من جها لعميد

إذ أكد النحاة أن هذا الشرط لا يعرف قائله ولا أوله ولم يذكر عنه إلا هذا^(٣) ثم
الشاهد الذي يورده النحاس للاستشهاد به على حذف نون الوقاية من (من) و(عن)،
فيقال: مني وعني - بالتخفيف:

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين.^(٤)

ولا نريد أن نطيل في ذكر شواهد أخرى بل نكتفي بالقول: إن الشواهد المصنوعة كان
يجب أن تطرح من ساحة البحث اللغوي السليم، وأن يكون الاعتماد على النصوص
الصحيحة المعتمدة على لغة العرب، وإن الذي صنعه بعض النحويين من هذه الشواهد
أساء إليهم وأثر في مصداقيتهم.

سابعاً: شواهد محرّفة:

في الشواهد الشعرية بعض المواضع التي حورها الرواة، واتخذها النحاة حجة لهم
يقيسون عليها قضية نحوية «للرغبة في نصره رأي أو تعزيز قاعدة»^(٥)، فإذا رويت برواية
أخرى، سقط الاستشهاد بها. ولم يسلم من ذلك حتى سيويه، فقد اتهم بتغيير
النصوص لجعلها موافقه لما ذهب إليه من آراء من ذلك:

(١) الكتاب ٤٣٥/١.

(٢) ضرائر الشعر: ١٦٠.

(٣) الإنصاف: ٢١٤/١.

(٤) شرح ابن الناظم على الغية ابن مالك: ٢٧.

(٥) النقد اللغوي عند العرب: ٤٦.

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل^(١)

و:

رحت وفي رجليك ما فيها وقد بدا هنك من المئزر^(٢)

إذ ساق الأول لتأييد أن المضارع قد يجزم بلا أداة جزم^(٣)، وساق الثاني شاهداً على أن العرب تسكن المرفوع^(٤) وقد طعن المبرد في رواية سيويه لهما، وقال: «إن الرواية في الأول: فاليوم أشرب، وفي الثاني: وقد بدا ذلك»^(٥).

أما ابن جني فقد دافع عن سيويه، وقال: «وقول أبي العباس المبرد: إنما الرواية فاليوم اشرب، فكأنه قال لسيويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كلفة القول...»^(٦).

أما البيتان:

- ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد^(٧)
- لا بارك الله في الغواني أما
يصبحن إلا لهن مطلب^(٨)

وهما من أبيات (الكتاب)، فقد روي الأول: ألم يبلغك، وحيث لم يكن لسيويه حجة، أما الثاني فيروي: الغوان بتحرك الياء من (الغواني) وإجرائها مجرى الأصل.

(١) لامرئ القيس، ديوانه: ١٢٢، وفيه: فاليوم أسقى.

(٢) للأثير الأسدي، شعره: ٦٦، الصدر: رحت وفي رجليك عقالة.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٤) م. ن. ٢/٢٩٧.

(٥) الكامل ١/٢٠٩.

(٦) الخصائص ١/٧٥.

(٧) البيت لقيس بن زهير، ينظر معاني القرآن ١/١٦١، الخصائص ١/٣٣٣، الموشح: ١٤٩.

(٨) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه: ٣٠، وفيه بعض الاختلاف.

وهذه النقود على سبويه ذكرها أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) وقال: «وعلى هذا النحو عدة أبيات في كتابه»^(١)

واتهم المبرد بأنه كان يغير عمداً الرواية في المستشهد من الأبيات الشعرية في كتابه، وقد جرّ الروايات المحرفة للأبيات الشعرية إلى تضعيف القراءات القرآنية، فقد قرأ عبد الله بن عامر، مقرئ أهل الشام قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٢). قرأ ابن عامر الآية: زَيْنَ وقتل وأولادهم، بالفصل بين (قتل) و(شركائهم) بـ (أولادهم)، فضغف الفراء هذه القراءة، وقال: إنها ليست بشيء. ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:
فزججتها متمكناً
زج القلوص أبي مزاده

وهذا باطل، والصواب: زج القلوص أبو مزاده^(٣)

فهنا نرى أن الفراء رأى أن ابن عامر قد استند في قراءته للآية الكريمة على بيت محرف، وهو عند ما صححه - بروايته التي رأى أنها صحيحة - رفض هذه القراءة وضعفها: «ذلك لأنه لا يجوز الفصل بين المتضامين بغير الظرف والجار والمجرور، إلا إذا كان الفصل لضرورة الشعر في رأي الكوفيين، أما أنه يكون ذلك في القراءات فليس ضرورة»^(٤).

مركز تحقيقات كميونر علوم إسلامي

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٧/١. وينظر اتهام آخر لسبويه في إيراد بيتين محرفين على قافية الدال، واتهام ابن عبد ربه له (العقد الفريد ٢/٣٩٠-٣٩١)، وأبي أحمد العسكري (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢/٢٠٧)، ودفاع الأعلام الشتتمري عنه (تحصيل عين الذهب: ٨٨).

(٢) سورة الأنعام: ١٣٧.

(٣) معاني القرآن ٢/٨١-٨٢، وينظر شرح المفصل ٣/١٩. وقد ظن صاحب الإنصاف - المسألة رقم ٦٠ - أن البصريين هم الذين رفضوا هذه القراءة، وتابعه في هذا الوهم د. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية: ١١.

(٤) مجلة المورد (٤: ١٩٨٨م) ص ٢٣، مقال للدكتور علي ناصر غالب.

يتبين لنا من ذلك أن الشواهد المحرفة على نوعين، الأول: حرفها النحاة ليوافقوا قاعدة وضعوها، تعزز رأيهم، والثاني: ليست محرفة عن الأصل بل هي لهجة من لهجات العرب، ولكن بعضهم اتهم الآخر أنها محرفة، تخطئة له على قاعدة لم يأخذ بها. وبعد فهامي المآخذ التي أثبتناها على النحويين، وهي لا تقلل من الجهد الكبير الذي قاموا به لإثبات النصوص الشعرية عن أهلها، ثم وضع قواعد هذه النصوص خدمة للنحو العربي ولغة القرآن العظيم.

ثبت المصادر والمراجع

- الإبتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- إعراب القرآن الكريم دراسة في منهجية التأليف: د. مي فاضل الجبوري، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠١م.
- الأغاني: الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٦٠هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. مركز بحوث ودراسات إسلامية.
- الأعراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تح. سعيد الأفغاني بيروت ١٩٧١م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي. تح. أحمد محمد قاسم، القاهرة ١٩٧٦م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة: القفطي علي بن يوسف (٦٤٦هـ) مط. دار الكتب القاهرة ١٩٥١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) تح. محمد محي الدين عبد الحميد. مط. السعادة ١٩٦١.
- بحوث عربية مهداة إلى د. ناصر الدين الأسد. بقلم مجموعة من الأساتذة بيروت ١٩٩٧م.

- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة: السيوطي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم مط. عيسى البابي، القاهرة ١٩٦٤م.
- بقية التنبيهات على أغلاط الرواة: علي بن حمزة البصري، تح. د. خليل إبراهيم العطية، بغداد، ١٩٩١م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان الجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) تح. عبد السلام هارون مصر ١٩٤٨م.
- تاريخ آداب العربية: أحمد الإسكندري، القاهرة، ١٣١٧هـ.
- تاريخ الأدب العربي: طه أحمد إبراهيم، القاهرة، ١٩٣١م.
- تاريخ النقد العربي: محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- تحصيل عين الذهب في معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلام الششمري يوسف بن علي (ت ٤٧٦هـ) بغداد ١٩٩٢م.
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ). تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة.
- الخصائص ابن جنبي: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) تح. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.
- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، ط ٣ بيروت ١٩٦٨م.
- دراسات في النقد الأدبي: د. محمود عبد الله الجادر الموصل ١٩٩١م.
- الدراسات النحوية واللغوية في البصرة إلى القرن الثاني الهجري: جاسم السعدي مط. النعمان النجف ١٩٧٣م.
- ديوان امرئ القيس: تح. محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف مصر، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تح: محمد يوسف نجم، بيروت، ١٩٥٨م.
- ديوان الفرزدق: تحقيق عبد الله الصاوي، القاهرة.

- ديوان كعب بن مالك: جمع وتحقيق د. سامي مكّي العانين مكتبة النهضة بغداد ١٩٦٦م.
- رسالة الغفران: أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) تح: عائشة عبد الرحمن، ط ٣، القاهرة.
- روضات الجنات: الخوانساري، محمد باقر الموسوي (ت ١٣١٣هـ)، طهران، ١٣٦٧هـ.
- سر صناعة الأعراب: ابن جني دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم دمشق (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن محمد (ت ٦٨٦هـ) المطبعة العلمية ط ١ النجف، ١٣٤٢هـ.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تح. صاحب أبو جناح، بغداد ١٤٢٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ) تح. عبد العزيز أحمد، ط ١، القاهرة، ١٩٦٣م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطابعة المنيرية القاهرة. د.ت.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) تح. أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- الشواهد والاستشهاد في الشعر: عبد الجبار علوان النائلة، ط ١ بغداد مط. الزهراء، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: د. عبد الوهاب محمد علي العدواني جامعة الموصل، ١٩٩٠م.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور، تح. السيد إبراهيم محمد، بيروت، دار الأندلس ١٩٨٠م.
- طبقات فحول الشعراء: الجمحي، محمد بن سلام (ت ٢٣١هـ) تح. محمود محمد شاكر. مط. المدني ط ٢، ١٩٧٤م.

- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ) تح. محمد أبي الفضل إبراهيم، مط. دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣.
- طرق تنمية الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.
- العربية بين أمسها وحاضرها: د. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٧٨م.
- العقد الفريد: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (ت ٣٢٨هـ) تح. أحمد أمين وزملائه، ط٢، القاهرة، ١٩٤٨م.
- فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
- الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الفن ومذاهبه في الشعر العربي: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- الفهرست: ابن النديم (ت ٣٨٥هـ) تح. رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.
- في الأدب الجاهلي: طه حسين، القاهرة، ١٩٦٢.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، بيروت ١٩٦٤م.
- في لغة الشعر: د. إبراهيم السامرائي، عمان ١٤٠٤هـ.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العزيز سالم مكرم.
- القزاز القيرواني حياته وآثاره: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٦٨م.
- قطوف دانية مهداة إلى د. ناصر الدين الأسد: بقلم جماعة من الأساتذة عمان ١٩٩٧م.
- القواعد النحوية: عبد الحميد حسن، القاهرة، ١٩٥٢م.
- القياس في اللغة: محمد الخضر حسين، القاهرة ١٩٥٣م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، عز الدين (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر، دار بيروت ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

- الكتاب: سيويه: عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) تح. عبد السلام هارون القاهرة.
- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) دار صادر، دار بيروت.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، القاهرة ١٩٥٨م.
- اللغة والنحو: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- لمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، دمشق، ١٩٥٧م.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٦م.
- المدارس النحوية بين الواقع والأسطورة: د. إبراهيم السامرائي. بيروت.
- مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي، البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تح. محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، مط، نهضة مصر، ١٩٧٢م.
- المزهري في علم العربية: السيوطي، تح. محمد جاد المولى وآخرين، البابي الحلبي، مصر.
- المغني في النحو: منصور بن فلاح اليميني (ت ٦٨٠هـ) تقديم وتحقيق د. عبد الرزاق السعدي، بغداد ١٩٩٩م. *مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم إسلامي*
- المقاصد النحوية: العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ) مصر ١٩٢٢م.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ) بيروت.
- مقدمة لدرس لغة العرب: الشيخ عبد الله العلايلي، القاهرة، ط١ د. ت.
- المقرب: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق عبد الله الجبوري، وأحمد عبد الشعار الجواربي مط. العاني، بغداد ١٩٧١م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، القاهرة، ط٣، ١٩٤٧م.
- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء: المرزباني، محمد بن عمران (ت ٣٨٤هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٦٥م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي ط٢، ١٩٧٥م.

- نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، بيروت، ط١، ١٩٦٢م.
- نقض كتاب الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين، القاهرة، ١٣٤٥هـ.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي بغداد ١٩٧٨.

الدوريات

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤: (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) د. رمضان عبد التواب.
- مجلة المورد ٤: ١٩٨٨م.
- أ - (تقويم كتاب معاني القرآن للفراء) د. أحمد خطاب العمر.
- ب - (موقف الفراء من القراءات القرآنية) د. علي ناصر غالب.
- مجلة المورد ١: ١٩٨٩م (الفارابي وكتاب الحروف) د. عدنان محمد سلمان.
- مجلة المورد ٣: ١٩٨٠ (القياس عند المبرد) د. صاحب أبو جناح.
- العرب (الرياض) ج ٥-٦: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م (الاحتجاج في العربية) د. محمود فجال.
- آداب المستنصرية ٥: ١٩٨٠م (أثر شواهد سيبويه في الكتب النحوية اللاحقة) د. نيهان ياسين.